

# عرائس الهند من الفتيات المضطهدات بلا صوت في الإحصاءات

## استبعاد الزوجات القاصرات من الفصل الخاص بالعنف المنزلي يصعب عليهن الحصول على المساعدة



### استمرار زواج القاصرات يشجع للعنف ضدهن

وقد أشاد نشطاء في مجال حقوق المرأة بقرار المحكمة الجديد. غير أن البعض يقولون إن الأمر سيكون صعب التنفيذ. ونص الحكم القضائي الجديد على أن الفتيات دون سن الثامنة عشرة، يمكنهن توجيه الاتهام إلى أزواجهن بالاعتصاب، طالما أنهن يتقدمن بالشكوى في غضون سنة واحدة من إجبارهن على إقامة العلاقة الجنسية.

وقال فيكرام سرفاستافا مؤسس جمعية "انديبنت ثوت" لحقوق الإنسان، والتي كان لها دور في إثارة حملة ضد اغتصاب القاصرات في إطار الزواج، إن "هذا حكم تاريخي يصحح خطأ تاريخيا ضد الفتيات، وأصلا، كيف يمكن استخدام الزواج كوسيلة للتمييز ضد الفتيات".

ويرى ناشطون أنه على الرغم من الترحيب بقرار المحكمة، سيكون من الصعب بمكان تنفيذه في بلد ما زال زواج الأطفال متفشيا فيه بشكل كبير.

ويقول النشطاء "لا تستطيع المحاكم والشرطة مراقبة غرف النوم، والفتاة الصغيرة التي تزوج، عادة بموافقة من والديها، لن تكون لديها الشجاعة الكافية للذهاب إلى الشرطة أو المحكمة والتقدم بدوى ضد زوجها".

وتقول الحكومة الهندية إن زواج الأطفال "عقبة أمام كل هدف تنموي ترحيبيا، كالقضاء على الفقر والجوع، وجعل التعليم في المرحلة الابتدائية إلزاميا، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية حياة الأطفال، وتحسين صحة المرأة".

وتضم وسطاء يزورون شهادات زواج في أجزاء أخرى من البلاد. وتمنح هذه الوثائق اعترافا قانونيا بزيجات الفتيات دون السن القانونية والتي تتم في غرف صغيرة في حيدر أباد.

واعترضت شرطة تيلانغانا في العام 2017، مجموعة تضم ثمانية شبوخ من بينهم اثنا عشر يبلغان 80 عاما، و35 وسيطا، ولكن كثيرا من الحالات تمر دون الإبلاغ عنها، إذ يقول ناشطون إن الفتيات عادة ما يكن صغيرات جدا، تتراوح أعمارهن بين 12 و17 عاما.

ويصف الباحث الإسلامي المفتي حافظ أربار هذه الزيجات بأنها "بغاء"، موضعا أن "القضاة الذين يتقاضون المال لتزويج الصغيرات إلى رجال من بلدان أخرى يسيئون للمجتمع الإسلامي والإسلام".

كما يسعى امتياز علي خان، وهو المسؤول عن حماية حقوق الطفل في تيلانغانا، إلى الحصول على مساعدة المساجد لوقف مثل هذه الحالات من الزواج. ويقول "طلبنا من المساجد نشر التوعية ضد هذه الزيجات أثناء أدائهم الصلاة".

والغت المحكمة العليا في الهند مادة في القانون تسمح للرجال بممارسة الجنس مع زوجاتهم القاصرات. وتسمح هذه المادة، التي كانت جزءا من قانون الهند المتعلق بالاغتصاب، للرجال بأن يجامع زوجته القاصر طالما تجاوزت سنها 15 عاما.

ويشار إلى أن سن الرشد في الهند هو 18 عاما، ولكن الاغتصاب الزوجي لا يعد جريمة في نظر القانون.

بالأمر عندما يطلب من أحد كبار السن من العائلة مرافقتهم، لا توجد في المدارس بيئة مواتية للمراهقات لمناقشة هذه المسألة. إن استبعادهن من هذه البيانات خطأ، ليس هؤلاء الفتيات صوت".

وتكتشف تحقيقات أن هناك عائلات مسلمة فقيرة تزوج بناتها صغيرات السن إلى رجال عرب من بينهم طاعنون في السن مقابل المال، في ظاهرة تعرف في الهند بـ"عرائس العطلات".

وحين تقدم الفتيات بشكوى للشرطة، يتم اعتقال الوسطاء فقط لأن الشيوخ ليسوا مواطنين في الهند.

**الفتيات يفتقرن إلى الدعم لإبلاغ الشرطة بالأمر عندما يطلبن من العائلة مرافقتهم ولا توجد بيئة مواتية لمناقشة هذه المسألة**

ويقول ساتياناريانا نائب عن شرطة المنطقة الجنوبية في حيدر أباد "غالبا لا تأتي الضحايا إلينا، ولكن عندما يفعل ذلك، فإنهن يأتين بعد أن يكون الشيوخ قد هجروهن وهربوا إلى بلادهم، وبشكل هذا تحديا كبيرا بالنسبة لنا، فعليا حينها أن نتواصل مع وزارة الشؤون الخارجية. وحتى بعد ذلك، فإن نسبة احتمال إعادة هؤلاء الشيوخ إلى الهند ضئيلة جدا".

ويقول ضابط الشرطة إن شبكة إجرامية معقدة تقف وراء هذه الزيجات،

ولهذا السبب نجد معضلة كبيرة أمامنا. لذلك توصلنا إلى هذا الاستنتاج بأنه إذا أخذنا 18 عاما فأكثر، فإن قضايانا الأخلاقية محمية في سياق قانون حماية الأطفال من الجرائم الجنسية، لا يوجد خيار آخر".

وقال نشطاء إن استبعاد اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و18 عاما من الفصل الخاص بالعنف المنزلي في المسح يشوه الإحصاءات. وقالت بادما ديوسغالي الناشطة في مجال الحقوق الصحية "يبدو وكأن حالات العنف المنزلي تشهد انخفاضا في الولايات الهندية، ويجب أن يكون مفهوما أنه لم يُطرح على السكان المستضعفين سؤال عن هذا الموضوع مطلقا".

وقد أظهرت 14 ولاية من أصل 20 ولاية نشرت تقاريرها الاستقصائية انخفاضا في حالات العنف المنزلي، بحسب البيانات التي استعرضتها مؤسسة تومسون رويترز.

وقال نشطاء إن معظم حالات زواج الأطفال يتم الإبلاغ عنها في المجتمعات الريفية، التي غالبا ما تعتبر الإساءة اللغوية أو صفع القاصر في منزل الزوجية رد فعل على عصيانها.

وأظهرت بيانات المسح الصحي أن 14 في المئة فقط من النساء اللائي تعرضن للعنف المنزلي طلبن المساعدة من الشرطة، ومن يبين 3 في المئة فقط اتصلن بالشرطة.

وقالت إنديرا باننتسولي من مؤسسة منظمة حقوق المرأة غير الربحية ماهيلا جان أدكار ساميتي في راجستان "تفتقر هؤلاء الفتيات إلى الدعم لإبلاغ الشرطة

فرضت قوانين حماية الطفل الجديدة في الهند استبعاد الفتيات القاصرات المتزوجات من المسوح الخاصة بالعنف المنزلي ما أدى إلى عدم تسليط الضوء على معاناتهن. وتعرض العديد من النساء للعنف في السنة الأولى من الزواج، لكن لا يتم الكشف عن قصصهن. ودعا نشطاء إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بهدف إيصال أصواتهن للتمكن من مساعدتهن على الحد من العنف المسلط عليهن.

من الزواج... والآن لن يُسلط الضوء على قصتهن". وأضافت "ما لم تتخذ إجراءات... لا يوجد دليل الآن للحديث عن تجربتهن مع هذا العنف".

وقال نشطاء إن الزواج المبكر يزيد من مخاطر العبودية المنزلية والعنف الزوجي وسوء الحالة الصحية، مع احتمال تعرض الفتيات المتزوجات تحت سن 15 عاما للعنف الجسدي أو الجنسي من الشريك بنسبة 50 في المئة تقريبا. وتمثل الهند أكثر من 20 في المئة من تعداد المراهقين في العالم وأكبر عدد من حالات زواج الأطفال في جنوب آسيا، وفقا لوكالة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

وبدأت الهند في طرح أسئلة حول العنف المنزلي كجزء من المسح الصحي الوطني في 2005-2006، بعد تمرير قانون العنف المنزلي في البلاد.

ومنذ ذلك الحين، سلط البحث الضوء على شكل مخفي إلى حد كبير من العنف ضد المرأة، وكشف أن قلة من النساء يذهبن إلى الشرطة للإبلاغ عن أزواجهن المسيئين.

وقال فينكات ريدى من مؤسسة إم.في غير الربحية لحقوق الطفل "نستخدم المسح في حملتنا وفي كتيباتنا لإجراء توجيهات (للعاملين على مستوى القاعدة). هذه بيانات حقيقية، ولا يوجد مسح آخر مماثل في البلاد".

وقال المسؤولون إنهم أسقطوا الفئة العمرية التي تقل عن 18 عاما لأن بنود السرية في الاستطلاع يتعارض مع قانون حماية الطفل الهندي لعام 2012، والذي يتطلب إبلاغ الشرطة بجميع حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال.

ويتطلب الاستطلاع من الباحثين إجراء المقابلات على أفراد على مدى بضعة أيام. وحتى آخر استطلاع للرأي، سلطت النساء والفتيات عما إذا كن قد تعرضن للصفع أو اللكم أو الركل أو الإكراه على ممارسة الجنس من قبل أزواجهن. وأكد إس كايسينغ الأستاذ في المعهد الدولي للعلوم السكان، الذي يجري الاستطلاع، أنه لم يكن أمامهم خيار سوى استبعاد الأطفال دون سن 18 عاما من المقابلات المستقبلية في ضوء القواعد الجديدة لحماية الطفل. وتابع في حديثه لمؤسسة تومسون رويترز "وقفا لبروتوكولنا الأخلاقي، نحن ملتزمون بالاحتفاظ بسرية أي معلومات نحصل عليها وعدم مشاركتها مع أي

مومباي - لن يتم إدراج العرائس القاصرات اللائي يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن في أكبر مسح للعنف المنزلي في الهند، مما قد يخفي المشكلة ويصعب على الفتيات المتزوجات الحصول على المساعدة.

ويبقى المسح الصحي الوطني في الهند منجما للإحصاءات حول المؤشرات الاجتماعية الرئيسية من معدلات الخصوبة إلى التحصين، وسن الزواج إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويستخدم لصياغة السياسات الحكومية وتحديد الإنفاق الخيري.

لكن حذف الفتيات العرائس المتزوجات قبل السن القانوني (18 عاما) من الاستطلاع الأخير كان سبب قوانين حماية الطفل الجديدة، حتى بعد أن وجد التقرير السابق أن واحدة من كل ست فتيات متزوجات تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاما قد تعرضت للإساءة.

وقالت كيه جي سانثيا، وهي كبيرة المشاركات في مجلس السكان غير الربحي "أظهرت الدراسات أن العديد من النساء يتعرضن للعنف في السنة الأولى

**الزواج المبكر يزيد من مخاطر العبودية المنزلية والعنف الزوجي وسوء الحالة الصحية، مع احتمال تعرض الفتيات المتزوجات تحت سن 15 عاما للعنف الجسدي أو الجنسي من الشريك**



# عمانيات يوظفن الفن لخدمة المجتمع

وقالت بن محمد إنه في البداية جاءت الفكرة بتخصيص ساعتين أسبوعيا لغير القادرين على الدفع، نظرا لكثرة الأسئلة والاستشارات القانونية التي تتلقاها على موقعها في التواصل الاجتماعي، والتي كانت ملتزمة فيها بالرد على كل شخص يحتاج استشارة ووصلت الاستشارات إلى العشرات يوميا ثم المئات، وبعد تأسيس شركتها المتخصصة في أعمال المحاماة، كانت ترى من خلال حوارها مع الأشخاص حول بعض الأمور أن حالتهم المادية غير ميسورة بعض الشيء، فكانت ترد لهم قيمة الاستشارة، ومع كثرة هذه الحالات والمتساثلين عن بعض الأمور القانونية في صفحاتها ولتسهيل أمور الناس المحتاجة، وجدتها فرصة كي تقدم نوعا من أنواع المساعدة للمجتمع.

وأضافت أنها مثل أي مواطن عماني تحاول دائما أن تقدم شيئا كنوع من أنواع رد الجميل لهذا البلد الذي منحها الكثير والكثير في جميع مراحل حياتها.

الشراكة المجتمعية الهادفة، وما يتطلبه الأمر من مهارات تنظيم وتنسيق على المستويين الفني والتقني، كما أن هناك دورا بالغ الأثر لمثل هذه الأنشطة في تنمية مهارات التعاون بين المؤسسة المنظمة للحدث، ومُنظمات القطاع الخاص، والهيئات الحكومية على حد سواء.

**مريم بنت محمد  
المشروع جاء ليؤكد  
تعزيز التواصل والتكامل  
بين أفراد المجتمع**

كما لا يعتبر الفن وحده طريقا لخدمة المجتمع، فتعريف الناس بتفاصيل دقيقة في القانون يمكن أن تساعدهم في حياتهم اليومية. وقد أطلقت المحامية العمانية ريم بنت نور بن محمد الزدجالية مبادرة بعنوان "ساعتين للمجتمع" أسبوعيا تقدم من خلالها استشارات مجانية.

الفنية ذات المساحات الكبيرة في عدة مواقع من الجبال المحيطة بالشارع في قرية السيفة وإعادة ترميم عدد من المساكن القديمة والطرق والممرات المحيطة بها لتصبح بعد ذلك معلما سياحيا للقرية يتناغم مع الإبداعات الفنية.

وقال أشرف بن أحمد البوسعيدي نائب والي مسقط "إن المشروع يلامس الواقع والمجتمع، وإن الجانب الجمالي لأي مكان يعد عامل جذب للناس، الأمر الذي سيكون ذا مردود إيجابي على مختلف الأصعدة".

وتساهم الفنون في خلق جو اجتماعي إيجابي يسوده الترابط والتآلف، حيث تعتبر البرامج والفعاليات الفنية فرصة سانحة لعقد علاقات جديدة وتوطيد روابط المحبة والثقة بين أفراد المجتمع، سواء أكانوا مشاركين فاعلين في هذه الفعاليات أم اكتفوا بدور المتفرج، حيث إنها تُشعرهم بالمزيد من الفخر والانتماء إلى مجتمعهم. وتكون الفعاليات الفنية على اختلاف أنواعها بمثابة تطبيق عملي لتجربة

وأكدت أن مشروع تجميل السيفة يشمل عدة مراحل، حيث بدأت من خلال الإبداعات الفنية التي عكست ثقافة الفنانين في رسم مجموعة من الصور



إضفاء لمسات جمالية على الأحياء القديمة يكسبها طابعا سياحيا

التطوعي وتوجيههم نحو احتياجات مجتمعهم من خلال المبادرات التطوعية، وتوجيه الشباب الموهوب حول أهمية تعزيز مهاراتهم الفنية.

**مسقط -** يهدف المشروع الذي تنفذه جمعية المرأة العمانية بمسقط إلى توظيف الفن في خدمة المجتمع، وإزالة التلوث البصري في الأحياء القديمة ونشر الجمال والتذوق البصري من خلال رسائل توعوية هادفة.

كما يهدف المشروع الذي يحمل عنوان "السيفة كالشمس في إشراقها.. كالبحر في هيبته"، إلى إسباب الأحياء القديمة للمسات الجمالية عبر تجسيد الإصالة بالحدادة.

وقالت الفنانة التشكيلية مريم بنت محمد الزدجالية نائب رئيس جمعية المرأة العمانية "إن هذا المشروع جاء ليؤكد تعزيز التواصل والتكامل بين أفراد المجتمع من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع الأهلي والقطاع العام والخاص وتعزيز روح الشراكة المجتمعية في تنفيذ مجموعة من الأنشطة والبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في بناء المجتمع ورفيقه".

وأضافت أن هذا المشروع يتيح الفرصة لدى الشباب في القرية للمشاركة وتفعيل دورهم في العمل الاجتماعي